

دماء على الحدود وصمت في القيادة □□ من المسؤول عن اغتيال رئيس أركان حرس الحدود بالمنطقة الجنوبية؟



السبت 14 مارس 2026 04:00 م

استشهد العميد أركان حرب أحمد سمير عبد الوهاب، رئيس أركان حرس حدود المنطقة الجنوبية العسكرية، في ظروف غامضة، تاركاً خلفه سيلاً من التساؤلات المشروعة والغضب الشعبي المكتوم □□
الحادث الذي وقع يوم الاثنين 9 مارس 2026، أثناء تأدية الشهيد لواجبه الوطني في مطاردة عصابات التهريب، فتح باباً واسعاً للنقد حول مدى كفاءة منظومة التأمين لحماية القيادات الميدانية □□
غياب الرواية الرسمية الشفافة حتى اللحظة لا يزيد الوضع إلا تعقيداً، ويمنح الشائعات بيئة خصبة للانتشار، وسط مطالبات بمحاسبة المقصرين الذين تركوا ضابطاً بهذا الحجم الرفيع فريسة لعصابات منظمة ومسلحة □□



بعض الاسئلة تطرح نفسها في الشارع الاسوانى كيف رئيس أركان المنطقة الجنوبية لحرس الحدود ممكن يقتل من بعض العصابات لأن شخصيه بهذا الحجم لا يمكن تتحرك في الجبل بدون قوات حمايه كافيه فهل القصة فيها خيانه داخله منهم فيهم للطمع في الذهب من حق الشعب يفهم #ايقاف_فوضي_الذهب_والسلاح واجب وطنى #معا_من_اجل_اسوان

الشارع المصري، وخاصة في أسوان، يغلي بالتساؤلات عن تفاصيل الواقعة التي تشير أصابع الاتهام فيها إلى عصابات التنقيب العشوائي عن الذهب وتجار السلاح] هذه العصابات التي باتت تشكل دولة داخل الدولة، تعبت بأمن الحدود وتستنزف ثروات البلاد تحت مرأى ومسمع الجميع] كيف تمكنت هذه الميليشيات من نصب كمين لرتل عسكري يقوده رئيس أركان حرس الحدود؟ وأين كانت قوات الدعم والإسناد الجوي؟ أسئلة تنتظر إجابات واضحة من قيادة الجيش التي لا يبدو أنها تتعجل في طمأنة الرأي العام]

تأمين مفقود وقادة في النيران

أثار الكاتب هاني يوسف قضية جوهريّة عبر صفحته الشخصية، متسائلاً عن الخلل الفادح الذي سمح باستهداف شخصية عسكرية بهذا الوزن الاستراتيجي] وأشار إلى أن ضابطاً برتبة عميد ورئيس أركان، لا يُفترض أن يتحرك في مسالك جبلية وعرة ومناطق حدودية ملتهبة دون غطاء أمني كثيف وعمليات استطلاع مسبقة] التساؤلات تعكس صدمة من تمكن عصابات -يفترض أنها غير نظامية- من اختراق دوائر التأمين العسكرية، مما يطرح علامات استفهام حول وجود اختراقات استخباراتية أو إهمال جسيم في تقييم المخاطر]

هذا الغضب الشعبي وجد صده في تفاعلات المواطنين على مواقع التواصل] حيث أشار "محمد برجاس" إلى نقطة مفصلية تتعلق ببروتوكولات العمل العسكري] وتساءل برجاس بوضوح عن سبب تواجد رئيس المنطقة الجنوبية لحرس الحدود بشخصه في قلب الاشتباكات، مؤكداً أن العرف العسكري يقضي بتواجده في غرفة العمليات المركزية لمتابعة الموقف وتوجيه القوات الميدانية عبر أجهزة اللاسلكي] هذا التساؤل المباشر يضع القيادة العسكرية أمام مسؤولية تفسير أسباب زج قيادات عليا في الخطوط الأمامية دون مبرر تكتيكي واضح]

من جانبه، طرح الخبير العسكري والاستراتيجي اللواء سمير فرج تساؤلات حول طبيعة التسليح والتدريب الذي تمتلكه هذه العصابات] وأكد فرج في تصريحات سابقة ضرورة تزويد قوات حرس الحدود بأحدث تقنيات المراقبة الليلية والطائرات المسيّرة لمسح المناطق الجبلية الوعرة] وأشار إلى أن الاعتماد على الدوريات التقليدية في تضاريس معقدة مثل الحدود الجنوبية يعرض حياة القوات لخطر داهم ويقلل من فاعلية عمليات الردع والمطاردة]

فوضى الذهب وتغول العصابات

الحدود الجنوبية لمصر تحولت إلى ساحة مفتوحة لmafia التنقيب عن الذهب وتهريب السلاح، في ظل تراخ أمني يثير الريبة] الحديث في الشارع الأسواني لم يعد همساً، بل أصبح صراخاً يحذر من تنامي قوة هذه العصابات التي باتت تمتلك تسليحاً يباهي تسليح القوات النظامية] استشهد العميد عبد الوهاب ليس الحادث الأول، ولن يكون الأخير، إذا استمرت الدولة في التعامل بردود فعل مؤقتة مع ظاهرة تهدد الأمن القومي]

المواطنون يطالبون بوضع حد لهذه الفوضى الممنهجة] واقترح "بكر النوبي" رويشة عاجلة للتعامل مع الأزمة، تبدأ بإصدار بيان رسمي شفاف يقطع دابر الشائعات] كما طالب بإغلاق المنطقة الحدودية بالكامل وإعلانها منطقة عمليات عسكرية يمنع فيها التواجد المدني والتجاري] وشدد على حتمية التنسيق الفوري مع الجانب السوداني لضبط الحدود وتجفيف منابع التهريب] هذه المطالب الشعبية تعكس وعياً يفوق وعي بعض المسؤولين الذين يكتفون ببيانات النعي المقتضبة]

الخبير الأمني اللواء محمد نور الدين، يرى أن مواجهة هذه mafia تتطلب استراتيجية شاملة تتجاوز الحل الأمني] ويؤكد نور الدين أهمية تجفيف منابع تمويل هذه العصابات وملاحقة شبكات غسل الأموال المرتبطة بتجارة الذهب غير الشرعية] ويشير إلى أن ترك هذه العصابات تتضخم يعني خلق بؤر تمرد مسلحة يصعب السيطرة عليها مستقبلاً، مما يستدعي ضربات استباقية حاسمة تقتلع جذور هذه الشبكات الإجرامية وتستعيد هيبة الدولة المفقودة]

صمت مريب ومطالب بالشفافية

في ظل هذه الأجواء المشحونة، يلتزم المتحدث العسكري والحكومة بصمت مريب حول تفاصيل الحادث] هذا التعتيم يفتح الباب واسعاً للتأويلات والتشكيك في قدرة الجيش على حماية قياداته، ناهيك عن حماية المواطنين] وتساءل "كمال إسماعيل" بمرارة عن احتمالية وجود خيانات أو تسريب للمعلومات، مشيراً إلى أن غياب الرواية الرسمية يعزز من فرضيات التواطؤ أو التقصير الجسيم] وأضاف محذراً من أن استمرار هذا النهج في التعمية سيؤدي إلى فقدان الثقة التامة في الروايات الرسمية]

دعوات كشف الحقيقة لم تعد مجرد مطلب إعلامي، بل أصبحت استحقاقاً وطنياً لا يقبل التأجيل] المواطن من حقه أن يعرف كيف ولماذا يُقتل قادة جيشه على أرضهم] هل نحن أمام عصابات عشوائية أم تنظيمات مسلحة مدعومة من جهات خارجية؟ ولماذا تفشل كل الحملات الأمنية السابقة في تطهير مناطق التنقيب العشوائي؟ الإجابة على هذه الأسئلة هي الخطوة الأولى لمحاسبة المقصرين ومنع تكرار هذه الكوارث]

الخبير العسكري اللواء عادل العمدة، أشار في تحليلاته إلى تعقيدات المشهد الحدودي وتداخل المصالح الإقليمية] وأوضح العمدة أن تأمين مساحات شاسعة من الحدود يتطلب إعادة هيكلة شاملة لأساليب انتشار القوات وتحديث منظومة الاستخبارات التكتيكية]

وأكد أن الاعتماد على العنصر البشري فقط دون دعم تكنولوجي متطور يضع القوات في موقف دفاعي ضعيف أمام عصابات تعرف تضاريس المنطقة وتتحرك بخفة ومرونة عالية[] إنهاء حالة الجدل يتطلب تحقيقاً عاجلاً وعلنياً يضع النقاط على الحروف ويعيد الاعتبار لدماء الشهداء[]